المحاضرة رقم (01)

ماهية المشكلات الحضرية

1 ـ مفهوم المشكلات الحضرية:

إن المشكلات الحضرية تعني شيئا مغاير لدى كل متخصص، فهي تعني لدي المخطط الحضري عشوائية النمو الحضري وعدم التناسق في توزيع الخدمات مقابل التوزيع السكاني، وهي تعني لدي مخطط النقل عدم تكافؤ شبكات الطرق من حيث التكافل والمنفعية، كذلك يرى الاقتصادي إن المشكلات بحق هي ضعف القاعدة الاقتصادية، حيث تعجز المدينة عن تمويل التغيرات والنمو وانتشار البطالة وقلة الإنتاجية الفردية وزيادة الإنفاق الحضري.

إن مفهوم المشكلات الحضرية يختلف من متخصص إلى آخر، كما يختلف أيضا من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر في المجتمع الواحد.

ويعتبر الارتفاع المتزايد في معدلات النمو الحضري خلال الفترة الأخيرة، والذي يمثل ظاهرة عالمية من أهم أسباب ظهور المشكلات الحضرية، حيث أن ارتفاع نسبة السكان الحضريين على مستوى بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة والبلدان النامية أدى إلى وجود مشاكل حضرية معاصرة.

وهناك العديد من المشكلات الحضرية التي تمتاز بالتعقيد والتشابك، وهذه المشكلات تزايدت معدلاتها وخطورتها بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة على الرغم من اختلاف هذه المشكلات من حيث الحجم ومعدلات النمو وانعكاساتها من مدينة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، حيث أن هذه المشكلات الحضرية التي تفاقمت قد تأخذ شكل وتحدي وخطير يواجه حكومات البلدان النامية بشكل عام والمسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية بوجه خاص، وهذه المشكلات تنامت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة وأصبحت واقع يصبح من الصعب مواجهته على الصعدين الحضري والقومي على حد سواء.

ومن هذه المشاكل البطالة التي يرتبط بها مجموعة من المشاكل الأخرى مثل الفقر والجريمة ومشاكل الإسكان الحضري وانخفاض الإنتاجية وتدهور الاقتصاد الحضري، كما تعتبر غير منفصلة عن المشكلات البيئية الحضارية مثل الازدحام والتلوث والمشاكل التي تتعلق بالبنية الأساسية إلى جانب المشكلات الثقافية ومشكلات التكيف الاجتماعي، المشكلات الحضرية تتجسد على شكل مشكلات تعاني من البلدان النامية على المستوى القومي وأن فهم وتحليل ومواجهة هذه المشاكل يجب أن لا يتم بمعزل

عن برامج وسياسات وخطط التنمية القومية الحضارية التي تتبناها تنفذها الحكومات في المجتمعات النامية والسلطات المحلية الحضرية الأمر الذي يزيد الصعوبة.

ويتم وضع المشكلات في عين الاعتبار في سياقها في المجتمع الحضري والقومي والسياق العالمي بكل ما يتضمنه من متغيرات وتحديات اقتصادية وثقافية واجتماعية.

وعلى الرغم من أن المشكلات الحضرية التي سوف نتناولها على هذا النحو، إلا أننا نرى أن هذا التصنيف يعد تصنيفا تعسفيا، فالمشكلات الحضرية معقدة ومتشابكة، ومن ثم تتطلب تبني رؤية شمولية لفهمها وتشخيصها وتحليل جوانبها وأبعادها المتنوعة والمتعددة، فمشكلة البطالة مثلا ليست منفصلة عن مشكلات أخرى كالفقر والجريمة والأمية والإسكان الحضري، وانخفاض الإنتاجية وتدهور الاقتصاد الحضري، كما أنها ليست منفصلة كذلك عن مشكلات البيئة الحضرية كالازدحام والتلوث بأشكاله المختلفة، فضلا عن المشكلات التي تتعلق بالبنية الأساسية إلى جانب المشكلات الثقافية، ومشكلات التكيف الاجتماعي.. وغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى.

وعلى صعيد آخر فإن اختيار بعض المشكلات كالنمو الحضري والفقر، وبعض المشكلات البيئية الحضرية، ومشكلة السكن والإسكان، لا يعني التقليل من أهمية وخطورة المشكلات الحضرية الأخرى ليس فقط على مستوى البنى الحضرية، ولكن أيضا على المستوى القومي، فالمشكلات الحضرية هي تجسيد وامتداد لمشكلات تعاني منها البلدان النامية على المستوى القومي.

وتأكد معظم الدراسات والتحليلات على أن المدن في البلدان النامية بشكل عام تعاني من العديد من المشكلات الحضرية ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ولكن أيضا على الصعيدين الثقافي والسياسي ناهيك على المشكلات البيئية الحضرية على اختلاف أنماطها وتنوع وتباين درجة خطورتها، كما أن هذه المشكلات الحضرية المتنامية والمتشابكة يصعب فهم وتشخيص وتحليل أي منها بمعزل عن المشكلات الحضرية الأخرى، ومن جانب آخر فإن هذه المشكلات الحضرية ليست بمعزل عن المشكلات الاجتماعية العامة التي تعاني منها البلدان النامية، والتي تمثل جزءا لا يتجزأ من مشكلات التخلف والتبعية التي تعيشها هذه المجتمعات منذ فترات تاريخية، وبخاصة في فترات ما بعد استقلالها السياسي وحتى الآن.

2 ـ مشكلات تنظيمية الحياة في المدينة:

إن لكل مدينة تركيبها الداخلي الذي يميزها عن غيرها من المدن، كما أن المدينة تزداد اتساعا يوما بعد يوم فتظهر استخدامات جديدة للأرض، ويظهر عمران جديد على أنقاض القديم، كما تظهر أنشطة

ووظائف جديدة تعمل على توسيع حدود المدينة، وبالرغم أن لكل مدينة تركيبها الخاص، فإن المدينة بصفة عامة تحتوي على مناطق محددة ومشتركة مثل مركز المدينة والمنطقة السكنية، والتي تشمل الأحياء والمناطق السكنية على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى الخدمات العامة كالمستشفيات والمدارس والمناطق الصناعية والتي تحتوي على المصانع والمنشات الكبيرة، فضلا عن الطرق بأنواعها والسكك الحديدية والمساحات الخضراء والمفتوحة التي تشكل المنتزهات والملاعب، بالإضافة إلى المنطقة التجارية التي تشمل المحلات والبنوك وغيرها، زيادة على مختلف الميادين والشوارع(مجال التطوير الحضري).

ويؤدي التوسع والنمو الذي تتعرض له المدينة إلى تغير مستمر، وتتميز بالكثافة السكانية العالية وضعف المستوى المعيشي وانتشار الأمراض الاجتماعية وتدهور المساكن، و يؤكد " هويت " أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من أنماط استخدام الأرض، كما أوضح أن النمو المدينة يكون متسارعا على محاور الرئيسية و على طول المحاور الأقل مقاومة.

3 ـ مشكلات النمو الحضري:

لا شك أن النمو السريع الذي تشهده البنى الحضرية في البلدان النامية بشكل عام قد أصبح يمثل مصدر ازعاج للعديد من الحكومات والأنظمة السياسية وبخاصة خلال العقود القليلة الماضية، وذلك لارتباطه بالعديد من المشكلات، وتزداد خطورة تلك المشكلات في الواقع الحضري لتلك البلدان، حيث أصبح النمو الحضري السريع يتجاوز كثيرا معدلات النمو الاقتصادي الذي تحققه هذه المجتمعات.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن النمو الحضري في البلدان المتقدمة بصفة عامة، والمدن النامية بصفة خاصة يتميز بمجموعة من السمات والخصائص المشتركة منها: تضخم حضري يتجاوز الامكانيات المادية والاقتصادية للمدن، وعجز القطاعات المنتجة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين الريفيين الذين يفتقرون غالبا إلى الخبرة والمهارة والكفاءة المهنية التي تعد شروطا ضرورية وأساسية للالتحاق بالعمل غي هذا القطاع.

" النمو يقصد به التزايد، نمو أو تزايد الشيء ما يضاف إليه ويؤول إليه كازدياد مساحة الأرض بفضل الطبيعة".

" ويشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل المائة والألف أو تلك التي يبلغ سكانها 10 آلاف أو 20 ألف شخص فأكثر".

ويعتبر النمو الحضري أو "التمدن" كما أطلقه عليه بعض الباحثين بأنه أكبر المشاكل في وقتنا الحاضر كالبيروقراطية والتخلف، حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة

من التحضر تتمثل في الزيادة الديمغرافية الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص العمل. كما عرفه البعض بأنه العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطابع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.

وغالبا ما يحدث النمو الحضري المبكر في المدينة عندما تتعرض لتغيرات سريعة وطفرات اقتصادية تفرض عليها إقامة أنشطة جديدة واستحداث المزيد من القطاعات الإنتاجية وهذه بدورها تصبح بمثابة قوى جاذبة تؤثر في العمالة الفائضة في المناطق الريفية المحيطة بها، وتحت تأثير عوامل الجذب في المدينة يضطر المئات من سكان الأرياف لتركها باتجاه المدينة ولأن المدينة لا تكون لديها الخطط المستقبلية والبرامج الاستيعابية فإنه نبرز فيها مشكلات النمو الحضري.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه بلاد العالم الثالث ريفية بوجه عام إلى أنها تحتوي على ثلث سكان الحضر في العالم وعلى عشرات من أكبر مدن العالم. والدوافع أنه ليس من الصعب علينا تفسير النمو الحضري الذي تشهده دول العالم الثاني منذ مطلع القرن التاسع عشر إذا ما أدركنا أن هناك عوامل عديدة أسهمت في نمو هذه المدن ومن أهم هذه العوامل علاقة المكان بالسكان، وتجدر الإشارة أن أهمية المكان هنا ترتبط بالنشاط الاقتصادي وجاذبية لقوى العمل.

تساهم عوامل مختلفة في ظهور مشكلات في النمو الحضري في الدول النامية عامة والدول العربية على وجه الخصوص، والتي تتصف بتحركات سكانية واسعة النطاق يتجه أغلبها من الريف إلى الحضر، ويرجع مشكلات النمو الحضري إلى عوامل هي:

أ ـ النمو الطبيعي المتزايد للسكان: يعد النمو الحضري الذي شهده العالم في العقود الأخيرة من السمات البارزة في نمط توزيع السكان وقد أسهمت الهجرة إلى المراكز الحضرية بدور كبير في هذا النمو وخاصة السكان الريفيين التي أدت إلى اختلال شديد في توازن توزيع السكان بين الحضر والريف، فقد أكد " كنجر لي دافز" ظاهرة تزايد سكان المدن في العالم مما ترتب عنه تزايد أحجام المدن القائمة والمستحدثة ففي سنة 1800 كان عدد سكان المدن المائة ألفية 15.6 مليون نسمة وارتفع هذا المعدل في سنة 1950 إلى ما يزيد عن 313.8 مليون نسمة وبلغ المدن المائة ألف في عام 1800 على مستوى العالم ككل 50 مدينة وارتفع هذا العدد إلى ما يزيد عن 90 مدينة عام 1950 ثم إلى 1200 مدينة سنة 1962.

وقد وصف فليب هاوزر Houser Philip بأن هذه العملية هي التحول الكبير إلى المدن العواصم أي تدفق الأعداد الكبيرة الوافدة من الأرياف والمناطق الزراعية إلى المدن الكبيرة لذلك أصبحت كل المناطق الحضرية في العالم تنمو بسرعة تزيد عن نمو الأرياف، فقد كانت نسبة سكان المدن في العالم 14 %سنة 1900 فقفزت إلى 30 % سنة 1950 ثم إلى 47 % سنة 1999 ولذلك فإن القرنين التاسع عشر والعشرين قد شهدا توسعا ضخما في العمران الحضري وتعد المدن المليونية نماذج جديدة للنمو الحضري وأغلب الظن أن العالم لم يعرفها إلا منذ سنة 1800، ففي بدايات القرن التاسع عشر هناك مدينة مليونية واحدة وتزايد عددها ووصل إلى 11 مدينة عام 1900 ثم إلى 50 مدينة في عام 1950 ثم ارتفع إلى 100 مدينة عام 1970.

تحدث زيادة عدد المناطق الحضرية وزيادة حجم سكان هذه المناطق من خلال الزيادة الطبيعية لسكانها، وهي الفرق بين معدل المواليد وبين معدل الوفيات، ويكون أثر معدل الزيادة الطبيعية في تحديد معدلات زيادة نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان أكثر فعالية في الحالات التي تكون فيها مستويات التحضر عالية، وعموما فإن معدلات النمو الطبيعي للسكان في المناطق الحضرية عادة ما تكون منخفضة عنه في المناطق الريفية.

ب ـ الهجرة: تعد الهجرة عنصرا رئيسا من عناصر الدراسات السكانية لأنها تعتبر المصدر الثاني للنمو الحضري وتغير حجم السكان والمدن بعد الزيادة الطبيعية، والهجرة ظاهرة اجتماعية وجغرافية تميز بها الإنسان على مر الزمن وتعني الانتقال أو الترحال من مكان لآخر وتركه مدة قد تطول أو تقصر، كما تعني انتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى، بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم وهي كذلك حركة عبر الحدود ماعدا الحركات السياحية.

وتمثل الهجرة بنوعيها الداخلية (من الريف إلى المدينة) والخارجية أهم العناصر المسببة للنمو الحضري على مستوى الدولة الواحدة " الهجرة هي زيادة سكانية غير طبيعية تسبب نموا حضريا يؤدي إلى زيادة طبيعية، بشرية وإقليمية وايكولوجية يضيف إلى المدينة إضافة مستمرة في الخدمات كالمرافق".

تمثل الهجرة من المناطق الريفية من العوامل الطاردة التي تدفع سكان الريف بعيدا عنه إلى المناطق الحضرية وعنصر رئيسي في زيادة عدد سكان الحضر، بالمقابل هناك عوامل جاذبة في المدن وهي التي تجذب إليها عالم الريف "بما فيها من مظاهر عديدة كالترفيه مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف، إلى جانب فرص العمل المستمر بأجر ثابت، وتوافر الخدمات المختلفة من تعليم إلى علاج وغيره، وارتفاع لمستوى الحياة وكذا توافر فرص التعارف والتواجد وسط الأحداث ومجريات الأمور"، إذ

يتجه المهاجرين دائما إلى حيث تكون الظروف الاقتصادية مواتية لرفع مستوى المعيشة، حيث يتوفر في المدينة البنية التحتية وفرص العمل الملائمة للكسب والمشاريع والوظائف والخدمات والوسائل الترفيهية والمؤسسات المالية والتعليمية وغيرها.

ج ـ ضم القرى والأرياف إلى المدن: يمثل ضم القرى والأرياف إلى المدن سببا آخر في النمو الحضري للمدن بسبب النمو السكاني الحضري الناتج عن التصنيفات المحدثة في مجال تعداد المدن التي كانت أصلا من صنف القرى والأرياف، فلا شك أن التوسع الحضري والعمراني لكثير من المدن المتوسطة والصغيرة عادة ما يؤدي إلى تلاحم هذه المدن مع بعض القرى كالمناطق الريفية والبادية المجاورة، وجدير بالذكر أن نسبة عدد الريفيين أو البدو إلى مجموع السكان تتناقص تدريجيا بسبب تحويلهم من الريف أو البداوة إلى سكان المدن، إضافة إلى جهود الحكومات لتوطينهم كتشجيعهم على الاستقرار خاصة بالنسبة للبدو.

د ـ العامل التكنولوجي والتصنيع: وهما يمثلان من العوامل الأخرى التي ساهمت في النمو الحضري، والواضح أن الصناعة منذ نشأتها قد أكدت سيطرتها في كل المجالات وارتبطت بالمراكز الحضرية حيث توجد كل المرافق الضرورية وقوة العمل، إذ أن انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح فيما بعد مدن، فالتوسع العالمي الكبير في الإنتاج للسلع والخدمات تحقق بسبب التغيرات التكنولوجية الحاصلة والاقتصادية والاجتماعية، والذي أتاح استيعاب أعداد كبيرة من سكان الحضر وأوجد مستويات معيشية مرتفعة بدرجة كبيرة لم تعرف من قبل، نتيجة التوسع الاقتصادي الذي أحدث بدوره تحسينات من حيث نوعية الحياة ونموها والذي يعكس تقدم في توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية.

فعندما انتشرت الثورة الصناعية واشتدت الرغبة في البحث عما في باطن الأرض من حقول المواد الأولية وما على سطحها قوى تخدم أغراضها، حدثت تطورات وسعت القدرة الاقتصادية للمجتمع باستخدام أشكال تقنية جديدة وثورية في التصنيع والموصلات والحرب، وضع حجر الأساس لنمو المدن بشكل كبير. فالتصنيع أدى إلى ظهور مصانع وهذه الأخيرة تتطلب عمالة لهذا بدأت هجرة الريفيين إلى المدن وهي عملية استمرت في كامل قوتها حتى الآن في معظم دول العالم.

كما أن العلاقة ما بين توزيع السكان وكثافته وعملية النقل هي من العلاقات المتزايدة باستمرار، فأي زيادة ونمو في السكان والكثافة السكانية يؤدي إلى إيجاد فعاليات ضرورية لاستمرار حياة الإنسان، الأمر الذي يقود إلى استخدام وسائل النقل المتاحة والقابلة للتطوير لتلبية تلك الفعاليات الاقتصادية منها

والاجتماعية، وكذلك نمو السكان وزيادة كثافته في منطقة أو إقليم أو دولة أو قارة يولد الحاجة لبناء شبكات مواصلات عديدة كما يؤدي إلى تشغيل نظم عديدة لنقل السكان أو البضائع.